

## الصين بين الصعود الحذر وتأکید الذات والمكانة الدولية

## China between Cautious Rise, Assertiveness and International Standing

شريفة كلاع

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، [klaa.cherifa@univ-alger3.dz](mailto:klaa.cherifa@univ-alger3.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

تاريخ القبول: 2021/10/15

تاريخ النشر: 2021/12/16

## ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى سعي الصين إلى الصعود في هرمية النظام الدولي والبحث عن تأكيد ذاتها دولياً، من خلال نيل الاعتراف بمكانتها الدولية من طرف المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالتطرق إلى كينيات صعودها الحذر وتحول سياستها إلى نمط أكثر واقعية وبراغماتية في العلاقات الدولية، وتبيان مساعيها الحثيثة لتأكيد مكانتها الدولية، مُحاولاً خلق عالم متعدد الأقطاب بعيداً عن هيمنة قوة واحدة وذلك من خلال التغيير السلمي، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الصين لها من مقومات القوة في الوقت الراهن ما يمكنها نيل الاعتراف بمكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة في ظل ما أظهرته من حُسن إدارتها لأزمة جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم.

كلمات مفتاحية: الصعود الصيني؛ التغيير السلمي؛ البراغماتية؛ المكانة الإقليمية؛ المكانة الدولية.

## Abstract:

This study examines the extent to which China is seeking to ascend the hierarchy of the international system and seek to assert itself internationally by earning recognition for its international position by the international community, especially the United States of America. It depicts the ways of China's cautious rise and the transformation of its policy into a more realistic and pragmatic pattern in international relations, and demonstrates its relentless efforts to assert its international position as well as its attempts to create a multipolar world away from the hegemony of a

sole power through peaceful change. The conclusions of this paper indicate that China currently has various elements of power upon which it can obtain the aspired recognition for its position at the regional and international level, particularly after the successful management that it has displayed in containing the Coronavirus pandemic that plagued the world since December 2019.

**Keywords:** China's Rise; Peaceful Change; Pragmatism; Regional position; International standing.

المؤلف المرسل: شريفة كلاع

## 1. مقدمة:

لقد حاولت الصين أن تتكيف في النظام الدولي خاصة بعد وفاة "ماوتسي تونغ" وإبعاد أصولي الحزب الشيوعي، ومجيء "دينغ كسياو بينغ" لسدة الحكم واعتماده لإصلاحات ومخططات وفق منظور واقعي وبراعماتي، ساهم به ومن جاؤوا بعده من القادة الصينيين في جعل الصين تصعد سلم القوة الاقتصادية شيئاً فشيئاً، محتفظة بنظام سياسي فريد من نوعه، مدعمة ذلك بالاهتمام بمجالات القوة الأخرى على غرار العسكرية والتقنية، وقد استغلت الصين التغيرات التي طرأت على النظام الدولي كنهاية الحرب الباردة، وبعض الظروف الأخرى من أجل أن تتغلغل تدريجياً في مختلف المنظمات والهيئات، والمناطق ذات الأهمية على غرار الدول الطاقوية من أجل أن تربط كل ذلك بما يساهم في صعودها السلمي في العلاقات الدولية، وبما يعمل على تأكيد قوتها ومكانتها الدولية من أجل أن تصبح في هرمية النظام الدولي ساعية إلى خلق نظام متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه قوى على أخرى.

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإمام بصعود القوة الصينية في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تبيان مدى تدرج الصين في صعودها الحذر واعتمادها سياسة أكثر واقعية وبراعماتية، وكذا الملامح والمؤشرات ومختلف السياسات التي تسعى بها الصين إلى التغيير السلمي للنظام الدولي وصولاً إلى عالم متعدد الأقطاب وتأكيذ مكانتها الدولية في هرمية هذا النظام.

**إشكالية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساساً بموضوع: "الصين بين الصعود الحذر وتأكيذ الذات والمكانة الدولية"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية

والمتمثلة فيما يلي: كيف استطاعت الصين أن تصل إلى المكانة الإقليمية والدولية التي عليها الآن في العلاقات الدولية؟

**فرضية البحث:** وتكمن فيما يلي:

\*لقد اعتمدت الصين محددات متكاملة وسياسات واقعية وبراغماتية ساهمت في صعودها وتحقيق مكانة لها على المستوى الإقليمي والدولي، وهي بذلك تسعى إلى تأكيد مكانتها في النظام الدولي.

**منهج البحث:** تم الاعتماد في هذا البحث على منهجي التاريخي والإحصائي، والمدخلين الاقتصادي والجيوپوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

**عناصر البحث:** سيتم معالجة موضوع: "الصين بين الصعود الحذر وتأكيد الذات والمكانة الدولية"، من خلال تناول النقاط التالية:

- 1 - صعود الصين الحذر والتحول إلى سياسة أكثر واقعية وبراغماتية في العلاقات الدولية.
- 2 - السعي الصيني لتأكيد المكانة الدولية والتغيير السلمي وصولاً إلى عالم متعدد الأقطاب.
2. صعود الصين الحذر والتحول إلى سياسة أكثر واقعية وبراغماتية في العلاقات الدولية:

لقد عرف النظام السياسي الصيني تغييرات جذرية في بنية النخبة الحاكمة وفي درجة تحكم الحزب الحاكم في مقاليد الأمور، فب وفاة "ماوتسي تونغ" حدث تحول في بنية النخبة الحاكمة وصانعة القرار السياسي، من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث، وتم إعادة الاعتبار للقيادات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية، هذه الأخيرة التي سعت إلى زعزعة كل القيم والمظاهر البرجوازية في المجتمع الصيني وحاولت إحلال القيم الجماعية بدلا منها، وقد شملت هذه العملية طرد العديد من القيادات التي اعتبرت من القيادات الداعية إلى تلك القيم البرجوازية، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الصيني السابق "دينغ كسياو بينغ" (Deng Xiaoping) من بينها (عبد الحي، 2000، ص 101-102)، فبعد تولي هذا الأخير سدة الحكم في الصين بعد "ماوتسي تونغ"، طرح فكرة "بناء اشتراكية بسمات صينية" (عبد الحي، 2000، ص 121)، حيث عمل وفق خطط إصلاحية، متخذاً من "نظرية القط" والتي تعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من التركيز على الإيديولوجيا، وبدأ هذا بالتوجه من خلال ما عرف

بسياسة الباب المفتوح، حيث تنامت العلاقات التجارية مع كل من أستراليا ثم كندا وألمانيا الغربية واليابان، ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعتها الاقتصادية مع الصين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين، ونظرا لرغبة القيادة في الصين إلى الإصلاح بشكل فعلي وعملي، قامت بإقرار برامج التحديثات الأربعة من خلال المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي يمكن تلخيص أهم جوانبه فيما يلي (عبد الحي، 2000، ص 51-59):

1 - جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.  
2 - إعادة النظر في أولويات التنمية، بحيث تم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحت العلمي وأخيرا الدفاع.

3 - إعادة هيكلية قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية - أقره الحزب عام 1980 - الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة، مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4 - الإصلاحات الحضرية - أقرها الحزب عام 1984 - وتقوم على لا مركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات الصينية أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية، وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

5 - منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.

6 - تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية، وقد بلغ عدد السلع التي شملها هذا الأجراء 2898 سلعة حتى عام 1993 وقد ارتفع إلى 4000 سلعة عام 1995 وهو ما يساوي 30% من مجموع السلع المستوردة، كما قررت الحكومة الصينية رفع حصة الاستيراد (الكوتا) ورخص الاستيراد عن 170 سلعة تمثل 30% من مجموع السلع التي تخضع لهذه القيود حينها، كما أعلن الرئيس الصيني السابق "جيان زيمين" في مؤتمر قمة دول التعاون الاقتصادي عن مشروع لتخفيض الجمارك بنسبة

15% بحلول عام 2000، وتوحيد أسعار صرف العملات، وإصدار قانون تجارة خارجي ذي جوانب ليبرالية.

7 - السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

8 - تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذه المرافق، وبدأت الدولة بتخفيض الجمارك عن السلع التي يحملها السياح، وسهلت إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول إليها، وتم فتح عدد من المناطق التي كانت محظورة على السياح في فترات سابقة، وفي هذا الصدد بلغ عدد السياح الذين زاروا الصين عام 1993 حوالي 41.413 مليون سائح، وقد ارتفع العدد عام 1994 إلى 43.685 مليون سائح أنفقوا 7.23 مليار دولار.

9 - وفي عام 1992 أصدرت الدولة مجموعة من اللوائح الخاصة ببداية العمل على إنشاء أسواق مالية صينية، حيث أن الهدف من ذلك هو تحويل المشروعات الإنتاجية العامة إلى نوع من الشركات المساهمة، كما أعقبتها بإصدار لوائح عام 1993 نظمت هذه الأمور، وأدت حينها إلى دخول القطاع الخاص كشريك في 30% من المؤسسات الإنتاجية العامة.

ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية وفق برامج التحديثات، أصبح الاقتصاد الصيني متحررا وموسعا متزامنا مع نموها الاقتصادي السريع والتحول الاجتماعي العميق (قسوم، 2018، ص 147)، حيث تحوز ثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج قومي إجمالي بلغ 14.9 تريليون دولار وفقا لإحصائيات سنة 2017 بنسبة نمو بلغت 6.9% في مقابل 19.9 تريليون لذات السنة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (قسوم، 2018، ص 148)، كما اعتبرت الصين المنطقة الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية وللعلة الصعبة في العالم، لعدة أسباب لعل أهمها (عبد الحي، 2000، ص 73):

1 - حجم السوق المحلية، حيث يوجد بها أكثر من 1.5 مليار مستهلك.

2 - توافر الأيدي العاملة الرخيصة.

فوفقا للإحصائيات التي قدمتها وزارة التجارة لجمهورية الصين عبر موقعها الخاص بالاستثمار الأجنبي فيها، بلغ عدد الشركات المستثمرة الأجنبية المعتمدة حديثا من شهر جانفي إلى شهر أكتوبر

2018 ما عدده 49545 شركة، بزيادة قدرها 89.3% مقارنة بسنة 2017، وبلغ الاستخدام الفعلي للاستثمار الأجنبي ما قيمته 107.66 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل قيمة 701.16 مليار يوان)، بزيادة 6.5% مقارنة بالسنة التي قبلها 2017، وبخصوص الدول والمناطق العشر الأولى التي لها استثمارات في الصين في الفترة من جانفي إلى أكتوبر 2018 - وفقا للمدخلات الفعلية لرأس المال الأجنبي - فهي على النحو التالي: هونغ كونغ (74.65 بليون دولار أمريكي)، سنغافورة (4.38 بليون دولار أمريكي)، ومقاطعة تايوان (4.33 بليون دولار أمريكي)، كوريا الجنوبية (4.18 بليون دولار)، بريطانيا (3.46 بليون دولار أمريكي) واليابان (3.43 بليون دولار أمريكي)، والولايات المتحدة الأمريكية (3.02 بليون دولار أمريكي)، وألمانيا (2.75 بليون دولار أمريكي)، وهولندا (1.05 بليون دولار أمريكي)، وماكاو (970 مليون دولار أمريكي)، والتي شكلت ما مجموعه 95% من إجمالي الاستخدام الفعلي للاستثمار الأجنبي في الصين (News Release of National Assimilation of FDI From January to October 2018, 2021).

وتجد الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الصينية نحو الخارج قد بلغت سنة 2019 حوالي 2498.41 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.5% عن السنة التي قبلها (Briefing on China's Import & Export in December 2019, 2021)، أما فيما يخص استثمارات الصين خارجها فإنه وفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية في الفترة ما بين شهر جانفي إلى شهر أكتوبر 2020، قد بلغ الاستثمار المباشر غير المالي في 57 دولة من الدول المنظمة للمبادرة الاقتصادية الصينية "حزام واحد - طريق واحد"، من قبل الشركات الصينية حوالي 98.34 مليار يوان، بزيادة قدرها 24.8% مقارنة بالسنة التي قبلها (أي ما يعادل 14.11 مليار دولار أمريكي)، وقد شملت الزيادة في تلك الاستثمارات بشكل خاص كل من: سنغافورة، إندونيسيا، لاوس، فيتنام، كمبوديا، ماليزيا، تايلاند، كازاخستان والامارات العربية المتحدة وبنجلاديش ودول أخرى، وفيما يتعلق بالمشاريع الهندسية المتعاقد عليها، وقعت المؤسسات الصينية 3838 عقدا للمشاريع الهندسية المتعاقد عليها في 61 دولة من دول طريق الحرير البري، بقيمة تعاقدية قدرها 644.72 مليار يوان، وهو ما يمثل 55.5% من العقود الموقعة

حديثا للمشاريع الهندسية المتعاقد عليها في الصين خلال نفس الفترة ( News Release of )  
(National Assimilation of FDI From January to October 2018, 2021).

وتتسم الرؤية الصينية لطبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة بالتركيز على الطبيعة السلبية لهذا النظام، وقد ركزت الرؤية الصينية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي، على أنه نظام غير متكافئ وغير عادل، كما يتسم ببروز عدد من المشكلات التي تعد بمثابة تحديات جديدة، وأبرز هذه المشكلات، الركود الاقتصادي الذي يواجه الاقتصاد الدولي، والمنافسة الدولية الشديدة والمشاكل بين الشمال والجنوب، والخلافات الإقليمية التي نشبت بسبب القضايا القومية (النقر، 2009، ص 75)، ولقد قامت القيادة الصينية بتطوير رؤيتها بحيث أخذت في الاعتبار الجوانب السلبية وكذا الإيجابية للسياسة الأمريكية تجاه الصين بعد الحرب الباردة، وقد رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل منافع وخسائر محتملة بالنسبة للصين، فهناك موقعها الداخلي الواسع والغني الذي يمكنه استيعاب الصادرات الصينية، كما أنه يمكن أن يوفر التكنولوجيا ورأس المال بما يفني بالاحتياجات الصينية، ولا سيما لبلوغ هدف "دينج كسيانغ وينج" ببلورة أمة صينية متقدمة بحلول سنة 2050، إذ رأت القيادة الصينية أن النظام الاقتصادي الأمريكي نظام رأسمالي محركه الأساسي الربح والبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته، وفتح مجالات جديدة للاستثمار، وأن هذا يعد أحد العناصر المهمة التي يمكن للصين أن تستفيد منها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث السوق الصينية الضخمة ومجالات وفرص الاستثمار الواسعة المتاحة أمام الشركات الأمريكية، كما أن هذه الشركات يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحكومة الأمريكية وفقا لقواعد النظام السياسي الأمريكي بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تتوافق ومصالح الشركات التي تتلاقى في هذا الصدد مع المصالح الصينية (النقر، 2009، ص 84).

ويُضاف إلى تلك القوة والصعود الاقتصادي للصين، نظامها السياسي الفريد من نوعه، إذ يعتبر النظام السياسي في الصين ذا علاقة بينية مع البنية الثقافية التي يتميز بها الشعب الصيني الكونفوشيوسي، حيث أن سطوة التراث الثقافي في الصين عميقة إلى حد كبير حسب الباحث "وليد سليم عبد الحفي"، موقف الفرد من السلطة ليس مفصولا عن هذه المسألة، فالمجتمع الصيني مجتمع أسري إلى حد كبير،

والعلاقات السلطوية داخل هذا النظام صارمة بشكل واضح، وتعتبر الأخلاق بمضمونها الكونفوشيوسي أقوى من القانون، والارتباط بالعمل الإداري في الدولة يجعل الفرد في مكانة أعلى في السلم الاجتماعي، ولذلك وُجب معرفة اتساق النظام السياسي الصيني مع الأبعاد المركزية للثقافة السياسية وتجربة التغيرات التي يمكن اكتشافها في هذه الثقافة، والتي يمكن إيضاحها وإبرازها في الأبعاد التالية (عبد الحى، 2000، ص 96-97):

- 1 - اعتبار إطاعة السلطة أمراً أخلاقياً، واعتبار القانون أداة التطور.
- 2 - اعتبار النسق الاجتماعي أكثر ضرورة من النزعة الفردية.
- 3 - المرونة وقبول المذهب البراغماتي في التعامل مع معطيات الواقع.

ومع صعود الصين إلى مكانة أكبر على الساحة العالمية حيث اتسم مسارها الاقتصادي والسياسي بقدر كبير من التكامل، ومع بروز الصين كقوة صناعية وتصنيعية، أظهر اقتصادها طلباً متزايداً للحصول على الموارد (Rumerm and others, 2020)، وأصبح على إثر ذلك الجيوسياسيون الصينيون يعملون على تحقيق التوازن في استراتيجيتهم للانفتاح الاقتصادي العالمي، ومصالحهم الاستراتيجية (جراد، 2018، ص 119)، فأصبحت القومية تشكل نقطة الارتكاز الإيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية، والقائمة على أن الصين تستحق مكاناً أفضل على سلم القوى الدولي (عبد الحى، 2000، ص 202)، والجدير بالذكر أنه طوال تسعينيات القرن العشرين، قد عملت الصين على الاهتمام بأهدافها الوطنية الرئيسية المتمثلة في الإصلاح وإعادة الإعمار المحليين، أما خارجياً فقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ المجال الرئيسي للمصلحة الاقتصادية والجيوسياسية لها (Rumerm and others, 2020)، وبالتالي تتمثل أهداف السياسة الخارجية الصينية في ما يلي:

استراتيجية دولية تعمل على تعزيز التطور الاقتصادي والتنمية الداخلية في الصين، سياسة إقليمية تضمن الاستقرار المستدام والتنمية الداخلية في الصين، سياسة إقليمية تضمن الاستقرار المستدام والتعاون مع جيرانها المتاخمين لأراضيها، توظيف القوة الناعمة على الصعيد الدولي، الحفاظ على المواقع الاستراتيجية في بلدان عدة مثل السودان وجنوب السودان، إيران، سوريا، ونيجيريا التي تزودها بالنفط والغاز، وأخير صيانة

التعددية التي تسمح بالمداوات الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، ومؤتمرات القمم العالمية (جراد، 2018، ص 121)، وفي هذا الصدد ذهب الباحث "خالد حسين" إلى أنه هناك مجموعة من المبادئ الواقعية الحاكمة للسياسة الصينية التي تعكس في جانب منها فكرة الصعود الصيني، حيث تنبع هذه المبادئ عامة من فكر الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" (Xi Jinping) الذي يعمل على نهوض الصين واستعادة مكانتها، إذ تتركز في ثماني قضايا أساسية من بينها، العمل على تحويل الصين إلى دولة عظيمة ومزدهرة وقوية، وهو ما أطلق عليه "شي جين بينغ" اسم "الحلم الصيني"، والذي يتضمن جزئين، الأول هو زيادة مستوى معيشة الشعب الصيني، والثاني تحقيق صعود الصين كقوة عظمى، ووفقا له فإن الحلم الصيني يتجسد في "هدف استكمال بناء دولة ثرية وقوية وديمقراطية ومتحضرة واشتراكية حديثة متناغمة"، وتوقع حدوث ذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 2049 (حسين، 2019، ص 9)، وتجدر الإشارة إلى أن مظاهر صعود القوة الصينية في النظام الدولي لم تعد تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما امتدت تلك المظاهر لتشمل الرغبة في ممارسة نفوذ سياسي وعسكري ليس فقط في مجالها الحيوي الإقليمي القريب وإنما أيضا في المحيط الدولي، وذلك سعيا إلى تعظيم وحماية مصالح الصين ومكانتها (حسين، 2019، ص 8).

أما فيما يخص الجانب العسكري فقد اتجهت الصين إلى إقامة صناعة عسكرية متطورة إلى حد كبير، جعل منها تدخل سوق مبيعات الأسلحة، وتكون أحد أفضل الوجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لشراء الأسلحة في العالم، بما يدر عليها المزيد من العملة الصعبة إضافة إلى تعزيز مكانتها العسكرية، فحسب إحصائيات معهد سيبري (SIPRI) لسنة 2020 فقد جاءت الصين في المرتبة الخامسة في سلم المصدرين الرئيسيين للأسلحة في العالم في الفترة ما بين 2015 - 2019، (Sipri Yearbook 2020, Armaments, Disarmament and International Security, 2020, p 13)، والجدول التالي يبين الدول المصدرة الرئيسية للسلاح في العالم وحصص كل منهم:

جدول رقم (01): الدول المصدرة الرئيسية للسلاح في العالم (2015 – 2019)

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	فرنسا	ألمانيا	الصين	بريطانيا	إسبانيا	"إسرائيل"	إيطاليا	كوريا الجنوبية	المصدر
36%	21%	7.9%	5.8%	5.5%	3.7%	3.1%	3.0%	2.1%	2.1%	حصة كل مصدر

المصدر:

Sipri Yearbook 2020, Armaments, Disarmament and International Security, (2020), Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, p. 13.

وتجدر الإشارة إلى رغبة الصين في تعزيز نفوذها الخارجي وافتتاح قواعد عسكرية في الخارج، حيث وعد الرئيس الصيني "نشي جين بينغ" في كلمته أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد شهر أكتوبر 2017، بتعزيز قوة وقدرات جيش التحرير الصيني بما في ذلك زيادة الكفاءة والابتكار في الأسلحة، موضحاً أن صعود الصين لن يتوقف وأنها ستصبح قوة عسكرية عظمى، كما تعهد بالميكنة الكاملة للجيش بحلول سنة 2020، والتحديث الكامل للقوات المسلحة والدفاعية الوطنية بحلول سنة 2035، وتحويل الجيش الصيني إلى قوة علمية بحلول سنة 2050، وفي هذا الإطار ورغبة في تعزيز النفوذ الخارجي وحماية مصالحها فيما وراء البحار، اتجهت الصين في إطار "الصعود الصيني" إلى بناء قواعد عسكرية في الخارج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور حول توفير البيئة الإقليمية والدولية التي تسمح باستمرار نموها الاقتصادي، وتتيح لها التحول إلى دولة كبرى في المستقبل، إذ أدركت أن استمرارها في تعظيم قوتها الاقتصادية بحاجة إلى تأمين تدفق الموارد الأولية التي تحصل عليها من الخارج وتأمين طرق التجارة الدولية، حيث يتيح امتلاك الصين أسلحة وصواريخ ذات سرعة فرط صوتية؛ قدرات كبيرة جدا في توفير الحماية الفعالة لقواعدها فيما وراء البحار (القماش، 2019، ص 54).

كما ركزت الصين على مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، حيث استثمرت في هذا المجال بنحو 7 مليار دولار سنويا، في إطار خطة عمل وطنية طموحة لخلق صناعة يبلغ حجمها 150 مليار دولار بحلول سنة 2030 (سليمان، سماء، 2019، ص 132)، وما يمكن الإشارة له في هذا الصدد أن كانت حصة الصين 21% كأكبر منتجي الأبحاث في العلوم والهندسة في العالم مقارنة

بحصّة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت حصّة نسبتها 17%، في حين جاءت حصّة دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ما نسبته 24% (المنشورات: الاتجاهات الأميركية والمقارنات الدولية، 2020)، وهو ما يوضح التفوق الصيني في هذا المجال، واعتبار لما سبق ذكره في هذا المحور يُثار تساؤل عن ما إذا كانت الصين تتحرك من خلال الارتكاز على نظامها السياسي، الاقتصادي والعسكري وكذا شبكة علاقاتها الدولية من أجل التطلع إلى مكانة أفضل في هرمية النظام الدولي.

### 3. العنوان السعي الصيني لتأكيد المكانة الدولية والتغيير السلمي وصولاً إلى عالم متعدد الأقطاب:

تسعى الصين إلى تأكيد مكانتها الدولية ونيل الاعتراف الأمريكي والدولي بها ضمن القوى التي تشكل هرم القوة الدولية، ورغم أن البداية الفعلية لعملية النهوض السلمي قد تشكلت سنة 1978 كما سبقت الإشارة له أعلاه في المحور الأول، إلا أن تبني الصين لمفهوم "الصعود السلمي" ( Peaceful Rise ) حسب الباحث "سليم قسوم" والذي صاغه رئيس منتدى الإصلاح الصيني "زينغ بييجيان" (Zheng Bijian) قد كان سنة 2003، حيث أن سياسات الإصلاح والانفتاح وإعادة الانخراط في المجتمع الدولي المبنية على قاعدة "الصعود السلمي" كانت ناجحة إلى حد كبير، وهو ما جعلها تطالب بالتغيير السلمي أيضاً للنظام الدولي خاصة في ظل وجود بوادر واضحة لتراجع الهيمنة والقوة الأمريكية في العالم، وتقاسم أدوار القيادة عبر الموافقة على عضوية وامتيازات المؤسسات، إضافة إلى قبول مجالات النفوذ، فصعود الصين ضمن نظام عالمي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد طرح بقوة مسألة استيعاب الصين ضمن هذا النظام، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على إيقاف النمو المتسارع للصين، فالطريقة الأكثر عملية، هو محاولة جذبها ودعوتها إلى الانخراط ضمن النظام السائد ومساعدتها على التكيف مع دورها الجديد ضمنه، أما الفشل في استيعابها - كلياً أو جزئياً - فمن المؤكد أن سيدفع بالصين بعيداً ما يجعلها تعتقد أنه لا بد من ضرورة التأسيس لنظام جديد، وبالنتيجة فمن المؤكد أن تصنع الولايات المتحدة الأمريكية عدواً مستاءً حقيقة من الدور القيادي لها في عالم تبحث فيه الصين على موقع يتناسب وقدراتها (قسوم، 2018، ص 150-153)، ويبدو أن الرئيس الأمريكي

السابق "دونالد ترامب" قد عمد إلى سياسة محاربة ورفض هذا المنظور الصيني، حيث أعلن حرباً تجارية على الصين والتي بدأت فعلياً في شهر جانفي 2018 عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية على واردات الصين من صفائح الألمنيوم المقدرة بنحو 400 مليون دولار سنوياً، ثم فرض "دونالد ترامب" سلسلة متتابعة من التعريفات الجمركية على الواردات الصينية للسوق الأمريكية، مما دفع الصين للرد بالمثل، وقد بلغت قيمة السلع التي خضعت لفرض الرسوم الجمركية من الطرفين ما قيمته 360 مليار دولار، وسعى "دونالد ترامب" في حربه الاقتصادية ضد الصين لسد الفجوة بين الصادرات الصينية للسوق الأمريكية والواردات منها والتي أصبحت تتسع في السنوات الأخيرة، حتى أصبح يمثل الفائض التجاري للصين معها أكبر اختلال تجاري لها مع أي شريك تجاري آخر في العالم، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من كبرى الأسواق للصادرات الصينية حيث بلغت نسبتها 19.2% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 2018 (سليمان، مني، 2019، ص 110)، وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز في ميزانها التجاري لصالح الصين، وهو ما يرصده الجدول التالي حول مستوى التبادل التجاري بينها وبين الصين والذي يبين حالة العجز في الميزان التجاري:

جدول رقم (02): التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال سنة 2020 (بملايين

الدولارات)

الشهر	الصادرات	الواردات	العجز التجاري
جانفي 2020	7.215.3	33.280.6	-26.065.3
فيفري 2020	6.815.0	22.813.1	-15.998.1
مارس 2020	7.971.9	19.805.4	-11.833.5
أفريل 2020	8.604.7	30.070.8	-22.466.1
ماي 2020	9.641.7	36.598.2	-26.956.5
جوان 2020	9.242.2	37.639.5	-28.397.2
جويلية 2020	9.037.0	40.657.3	-31.620.2
أوت 2020	11.036.1	40.816.4	-29.780.4
سبتمبر 2020	11.536.8	41.208.3	-29.671.6

-30.105.0	44.828.0	14.723.0	أكتوبر 2020
-30.676.2	44.855.5	14.179.3	نوفمبر 2020
-27.230.4	41.875.9	14.645.5	ديسمبر 2020
<b>-310.800.5</b>	<b>435.449.0</b>	<b>124.648.5</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المعلومات التي أخذ منها صاحبة البحث كانت نقلا عن:

"Trade in Goods with China, 2020: U.S. trade in goods with China", (2020), U.S. Department of Commerce, Census Bureau, Foreign Trade, ftdwebmaster@census.gov, Last Revised: July 20, 2020, (31/07/2020), see the link: <https://bit.ly/2F3HkOu>

حسب هذا الجدول يتضح أن نسبة الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية قد تزايدت بشكل مطرد طوال سنة 2020 رغم تسجيلها بعض التراجع خلال شهري فيفري ومارس 2020 وربما يعزى ذلك إلى تأثير تصريحات الرئيس الأمريكي حينها "دونالد ترامب" المعادية للصين بسبب جائحة فيروس كورونا، كما وقد سجل الميزان التجاري الأمريكي عجزا تجاه الواردات الصينية بمجموع قيمته (310.800.5- مليون دولار) لنفس السنة، في حين أن مجموع نسبة الصادرات الأمريكية نحو الصين تعتبر أقل بمقدار ثلاثة أضعاف من مجموع نسبة الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أحدث عجزا في الميزان التجاري الأمريكي بما يحسب للتفوق الصيني في المجال الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاحات الذي أقرته الصين قام على أساس فتح المجال لمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي، ولا سيما في القطاع الاقتصادي، حيث تمثل حركة التجارة الخارجية للدولة مؤشرا على حجم انغماسها واندماجها في التجارة الدولية (عبد الحى، 2000، ص 77)، وعلى إثره عرفت علاقة الصين والمجتمع الدولي تحولا كبيرا، واللامختلف حوله أيضا هو أن هذا التحول قد تم بنجاح كبير بطرق متعددة، فعلى الصعيد الإقليمي فقد اندمجت بشكل جيد ضمن المنظمات الحكومية الإقليمية التي نمت حول رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآزيان" (ASEAN)، إضافة إلى أنها تقاسم الكثير من جيرانها العديد من القيم الهامة، فهي تقارب قضايا السيادة وعدم التدخل من منظور ويستفالي تقليدي، كما كانت لها الرغبة في الحفاظ على القيم الثقافية المميزة، وكذا الالتزام بالتنمية المشتركة من خلال التجارة والاستثمار (قسوم، 2018، ص 153)، وقد قامت الصين بسلسلة من المبادرات لتعزيز أهمية الدول

المجاورة في سياستها الخارجية بدءاً من الاجتماعات مع الدبلوماسيين من الدول المجاورة التي أمر بها الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" وترأسها بنفسه، وقد سعى إلى تحقيق فكرة توطين نفوذها في المنطقة، ودمج المفهوم الجديد لـ "المجتمع المشترك (共同体)" في دول العالم الكونفوشيوسي، والذي أعقبه مجموعة كبيرة ومتنوعة من مفردات الرؤية الكبرى للصين، مثل "مجتمع المصير المشترك" أو "مجتمع المسؤوليات" (Yuan, 2019, p 94)، فبعد الحرص على التأكيد على هذه الأفكار التي تحاول تلخيص الشعور بالانتماء في آسيا، بدأ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في تصور مؤسسات جديدة يمكنها تعزيز نفوذ الصين وقوتها في صنع القرار في آسيا، وكانت المبادرة الأولى هي اقتراح الصين لتعزيز اتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين، تلاه اقتراح الصين إنشاء "منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ" (FTAAP) من أجل كسب الدول الآسيوية من طاولة المفاوضات الأمريكية في الشراكة عبر المحيط الهادئ، كما أعقبها مبادرة إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" كتحدٍ لصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وبذلك تحاول الصين ترجمة قوتها الاقتصادية إلى مزايا سياسية من خلال إعادة تشكيل المؤسسات الإقليمية وأنظمتها الاقتصادية، وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي في شرق آسيا والذي يعتبر فرصة للصين لتأسيس النظام الاقتصادي الذي يكمل أوجه القصور والعناصر غير المرضية في النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة منظمة التجارة العالمية، وقد أصبح هذا الجانب بارزاً بشكل خاص حينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد انتخاب رئيسها المنتهية ولايته "دونالد ترامب"، إذ أن هذا الانسحاب الأمريكي يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بالعمل الثنائي مع دول المنطقة ومن شأن المفاوضات الثنائية أن تحمي مصالحها بشكل أفضل من المفاوضات متعددة الأطراف - الخاصة في ظل تواجد الصين بها على اعتبار الارتباط مع دول المنطقة بمشاريع في مبادرة "الحزام والطريق" - حيث يترك هذا التغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية العديد من التأثيرات على النظام العالم الدولي، ولا سيما منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ذلك أن التأثير المباشر يكمن في أنه يترك الصين كأقوى فاعل قادر على إعادة بناء نظام متعدد الأطراف في هذه المنطقة (Yuan, 2019, p 94-96)، وتجدد الإشارة إلى أنه وفي هذا الإطار قد أوجدت الصين

"فلسفة التناسق" وهي طرح قد قدمه الرئيس الصيني السابق "هيو جيتاو" في شهر أبريل 2005 في القمة الآسيوية الإفريقية؛ حيث اعتادت الصين أن تتخذ موقفا قويا ضد التحالفات الأمريكية الثنائية في آسيا ومنطقة الباسيفيك، مكيفة موقفها في علاقاتها مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية في مجالها الحيوي، على تلك المشاركات القائمة على التعاون وخاصة مع الدول المجاورة المكونة للبيئة الإقليمية المحاذية لها، مقترحة بذلك سياسة: "السلام، التناسق والإثراء" ( Pacification, Harmony and Enrichment)، جاعلة من نظرتها تجاه الدول المجاورة على أنهم شركاء، حيث أن هذا التحول في النهج والفلسفة قد روجت لكل من التنمية الداخلية، وبنت صورة الصين في الخارج، إذ يمكن اعتبار مفهوم "التناسق" بأنه قد ساهم في بلورة الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة والتي تدافع عن التناسق والتعاون (شلي، 2010، ص 163-164) المشترك، وقد عُدَّ هذا المنظور الصيني من وجهة نظر الباحثين الواقعيين الجدد الأمريكيين على أنه فعل موجه لأجل إضعاف الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا وتقويض التحالفات الأمريكية في الإقليم، فهدف الصين الاستراتيجي حسبهم يكمن في دفع الولايات المتحدة الأمريكية خارج آسيا وتحقيق الهيمنة الإقليمية في نهاية المطاف (خشيب، 2019، ص 14).

أما على المستوى الدولي فقد خطت الصين خطوات كبيرة في السعي لتحقيق اندماج اقتصادها ضمن الاقتصاد العالمي، وبالأخص عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار أكد رئيس منتدى الإصلاح الصيني "زينغ بييجيان" على أن طريق الصين للقوة والازدهار هو طريق السلم (قسوم، 2018، ص 153)، وانتهاج النهج التعاوني وهو ما أدى بالرئيس الصيني "تشي جين بينغ" فيما بعد إلى الإعلان سنة 2013 عن المبادرة الاقتصادية الصينية "الحزام والطريق"، متبعة فيها نهجا تعاونيا يركز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون خاصة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية، وليس فرض حالة من الهيمنة كما تفرضها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أولت الصين أهمية بالغة لتلك المناطق التي تدرج في مشروعها الاقتصادي "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن واحد والعشرين" المعروف باسم "طريق واحد - حزام واحد" (One Belt - One Road) ذي الأبعاد

الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، لذلك سعت إلى توقيع اتفاقيات خاصة بمشاريع تجارية واستثمارية في كل القطاعات مع مختلف دول العالم، كما يُذكر أيضا في هذا المستوى أن الصين قد شرعت في التوسع في الانخراط بمناصب القيادة في المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وما يمكن ذكره في هذا الصدد أن الصين منذ عودتها إلى منظمة الأمم المتحدة في عام 1971م كانت تنحى استخدام حق الفيتو وكانت تفضل الامتناع عن التصويت في القرارات التي لا تؤيدها، حيث لا يمكن تفسير استخدام حق النقض الصيني في مجلس الأمن على خلفية اعتبارات اقتصادية ومصالح الصين في مختلف دول العالم، ولربما يعود ذلك إلى أن هناك نوع من التفاهم الاستراتيجي بين روسيا والصين يقوم على تبادل استخدام هذا الحق، فتقوم الصين بدعم روسيا في قضاياها مقابل أن تقوم روسيا بدعم الصين قضاياها أيضا، وعلى الغرب إذا ما أراد أن يمرر قرارا أن يحظى بداية برضى هذين الطرفين (أيوب، 2012، ص 26-27)، ولربما كانت الأزمة السورية وكذا قضية الملف النووي الإيراني خير دليل على ذلك، وقد عملت الصين أيضا منذ سنوات على أن يتولى موظفوها مناصب قيادية عليا في العديد من الهيئات الأهمية، فمنذ عام 2019م يرأس وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "شو دونيو"، الذي شغل منصب وزير الزراعة وشؤون الريف في الصين، بينما يتولى "هولين جاو" الذي بدأ حياته المهنية في وزارة البريد والاتصالات الصينية، للمرة الثانية منصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 2018م، وهي هيئة حاسمة تضع المعايير التقنية لشبكة الاتصالات، كما عين الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرش" في شهر جوان 2017م نائبا وزير الخارجية الصيني السابق "ليو زيمين" في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي هيئة تقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنمية بما في ذلك تغير المناخ وإدارة الأنترنت وتمويل التنمية، وتتولى "فانج ليو" للمرة الثانية منصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، كما سعت الصين خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى إعادة هيكلة بنية وقواعد المنظمات الدولية، من خلال مزيج من بناء التحالفات، وتقديم الإسهامات المالية في التوقيت الاستراتيجي - الذي تريده - وصياغة رؤية استراتيجية لمستقبل النظام العالمي، وقد أحرزت في ذلك نجاحا من خلال تعزيز انخراطها في منظمة الأمم المتحدة بهدف حماية مصالحها ومراعاة الخصوصية السياسية

للدول ونظمها السياسية، وإعادة صياغة قواعد النظام الدولي بحيث تراعي التفاوتات بين الدول على مستوى القيم والثقافات والنظم السياسية (عبد العاطي، 2020، ص 9)، ويذكر في هذا الصدد أن الصين قد استفادة كثيرا من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة وكذا منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي أثار حفيظة المنظرين السياسيين الأمريكيين إثر ذلك الانسحاب الذي خلق بيئة أكثر تساهلا ومواتية لبروز الصين (Baer, 2020) على المستوى الدولي.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المخاوف الأمريكية من السياسات الاقتصادية الصينية من خلال ما تطرق له "جريج برازينسكي Gregg A. Brazinsky" الأستاذ في جامعة "جورج واشنطن" في كتابه "الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية الأمريكية خلال الحرب الباردة"، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن "الصين ستنتشر نموذجا للتنمية السياسية والاقتصادية، سيقوض النظام الدولي الليبرالي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التمسك به"، فالمؤسسات التي أنشأها الصين عقب إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، من الممكن أن تحل محل مؤسسات "بريتون وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، خاصة مع انضمام عدد كبير من الدول له ومن بينها دول أوروبية كبيرة، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والتي انضمت لعضوية هذا البنك الذي أسسته الصين سنة 2014 (حسين، 2019، 16-17)، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أن صعود الصين من خلال التمرکز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع، وإقامة تحالفات في مختلف مناطق العالم وخاصة بعد استثمارها في أزمة جائحة فيروس كورونا، بأنه سيخلق تحولات جيوسياسية جديدة تسعى من خلاله الصين إلى إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وفي هذا الإطار يؤكد "هنري كيسنجر Henry Kissinger" على أن الاستراتيجية الصينية تسترشد باللعبة الصينية "Wei Qi (وي تشي)"، ويتم التركيز فيها على إيجاد أسرع طريقة للقبض على الملك، فالهدف منها هو بناء الأصول ببطء وبصبر لإثبات توازن اللعبة لصالح المرء، وينصب التركيز الصيني على استراتيجية طويلة الأجل، وليس على مكاسب قصيرة الأجل، وتصدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة

الأمريكية قد بذلت جهدين رئيسيين لإحباط تحركين طويل الأجل من قبل الصين للحصول على ميزة، وكلاهما فشل، الأول تمثل في محاولة إدارة "أوباما" منع حلفائها من الانضمام إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) الذي بدأته الصين في 2014-2015، والثاني تمثل في الجهد الذي بذلته إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" لمنع حلفائها من المشاركة في مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي بدأها الصين سنة 2013، وفي هذا الصدد يتساءل "كيسنجر": هل تخصص الولايات المتحدة الأمريكية موارد كافية للمنافسة طويلة المدى؟ وهل يتمتع المجتمع الأمريكي بالقوة والقدرة على التحمل لمطابقة لعبة الصين على المدى الطويل؟ (Mahbubani, 2020, p 12-13)، خاصة وأن حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت تأخذ أبعاداً متداخلة في العديد من مناطق العالم، وفي مقدمتها منطقة بحر الصين الجنوبي، وفي إفريقيا والشرق الأوسط حيث الصراع على الطاقة والتجارة والنفوذ، حيث أن هذا الصراع يتقاطع مع مصالح قوى كبرى مثل دول أوروبا المترددة بين حليفها التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها الكبرى مع الصين، وروسيا التي تشارك الصين سياستها في مناهضتها الهيمنة الأمريكية وانعكاسات كل ذلك على مستقبل النظام الدولي (الدسوقي، 2019، ص 80)، ففي ظل أزمة الحوكمة المحلية والدولية التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا والتي أثبتت فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها، بينما تقدم الصين الإمدادات والتنسيق والتعاون لختلف دول العالم، وفي رد عن تسأل "كيسنجر" ترى الباحثة "ميرا راب - هوبر Mira Rapp-Hooper" أنه من الطبيعي أن يدرك الشركاء الدوليون أن قيادة الصين قد تعززت، فقد تتحول القوة الاقتصادية والسياسية إلى مزيد من التحول لصالح الصين، كما تذهب الباحثة إلى أنه قد تغتنم الصين الأزمة كفرصة لبدء وضع قواعد جديدة وفقاً لرؤيتها الخاصة بالحوكمة العالمية، مما يؤدي إلى إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن جهود التنظيم الدولي المستقبلية، إذ تظهر مثل هذه الطموحات بالفعل في إعلان الصين عن "طريق الحرير الصحي"، والذي يُفترض أنه مكمل صحي عالمي لمبادرة "الحزام والطريق"، وحسب الباحثة إذا ما بدأ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في التوقيع على هذه القواعد، فسوف يغيرون القيادة بمهارة نحو الصين بسبب عدم وجود خيار أفضل (Rapp-Hooper, 2020).

وارتباطا لما سبق ذكره فإنه في ظل سعي الصين إلى إحداث تغييرات على النظام الدولي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسعى إلى تدارك وضع مكانتها الدولية بعد انتخاب رئيسها الجديد "جوي بايدن" وذلك من خلال كبح القوى التعديلية التي تريد إعادة هيكلة هرم النظام الدولي بجعله متعدد الأقطاب ونعني بهما هنا الصين وروسيا، وذلك عن طريق (مازار وآخرون، 2017، ص 60):

- 1 - زيادة التركيز على جهود تعزيز الديمقراطية العلنية والسرية في الصين وروسيا.
- 2 - تعزيز سيادة القانون في بحر الصين الجنوبي، والمطالبة ضمن ذلك بأن تمثل الصين لقرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر سنة 2016 بشأن مطالب السيادة، والحفاظ على قوات عسكرية في المنطقة والرد بشكل حاسم على الاستفزازات العسكرية وتطبيق إجراءات حرية الملاحة.
- 3 - الاستمرار في الالتزام بسياسة "الباب المفتوح" وجعلها قوية في كل من أوروبا وآسيا، ما يعني الدفاع عن حرية الدول في السعي إلى العضوية في مؤسسات دولية كما ترغب ومن دون تدخل من قبل القوى العظمى القريبة، متابعة محادثات العضوية المحتملة في منظمة حلف الشمال الأطلسي لأوكرانيا وجورجيا، والتفكير في تحالفات عسكرية رسمية مع المزيد من الدول الآسيوية.

وفي المقابل ستقوم الصين بتوطين قوتها ونفوذها وحضورها على المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق هدفان خارجيان رئيسيان؛ أولهما، يتعين عليها أن تتبنى المزيد من التحالفات، وخاصة مع الاقتصادات الأكبر في العالم، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الهدف الأكثر إلحاحا، حيث أن حجمه الاقتصادي ككتلة، يماثل حجم الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وهذا ما يفسر سعي الصين مؤخرا إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، يسعى ما يسمى بمنبر "1+16"، الذي يتألف من 16 بلدا من أوروبا الشرقية والبلقان، إلى تعميق العلاقات الثنائية الصينية مع دول تلك المنطقة، أما والهدف الخارجي والثاني للصين، فهو يكمن في السعي لتحقيق الاعتماد على الذات من خلال تقليص الفجوة التكنولوجية لديها مع العالم المتقدم، وهو ما يمكن تحقيقه بشكل أسرع من خلال شراء التكنولوجيا من الخارج، ومن المفترض أن يدفع ذلك الصين إلى مستوى عال جديد في مجال الاندماج والاستحواذ، على الأقل في القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية الصناعية المتوسطة الأجل للصين، مثل

خطة التصنيع الصينية لعام 2025، ففي الوقت الذي تأخذ فيه الإدارة الأمريكية الموقف الحذر والمتزايد؛ يجعل من الاتحاد الأوروبي شريكا سهلا بالنسبة للصين (García-Herrero, 2020)، خاصة مع موقف هذه الأخيرة مع دوله إثر جائحة كورونا، حيث سارعت إلى تقديم يد العون والمساعدات الطبية وإرسال خبراء للدول الأوروبية المنكوبة على غرار صربيا، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، إذ أخفقت - ولأول مرة- الولايات المتحدة الأمريكية في الاضطلاع بدورها العالمي في جانب الإغاثة الإنسانية، على غرار دورها خلال فترة تفشي فيروس (تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا، 2020، ص 9) "سارس SARS" و"إيبولا EBOLA" سنتي 2014 و2018، وفي مقابل ذلك قد أشادت منظمة الصحة العالمية بالنهج الذي اتبعته الصين في السيطرة على انتشار الفيروس، وكذا بإرسال إمدادات طبية إلى مختلف دول العالم سواء كانت حليفة لها أو غير ذلك، الأمر الذي جعل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس غيبريسوس" في هذا الإطار يصف التعاون الصيني - الإيطالي بأنه: "مثال مثلج للصدر على أواصر التضامن"، وقد رد عليه "تشانغ جون Zhang Yun" سفير الصين لدى الأمم المتحدة بقوله: "الصدیق المحتاج هو الصدیق بالفعل، سنفعل ما بوسعنا لمساعدة البلدان الأخرى على محاربة الفيروس"، وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن المسؤولين الصينيين قد نجحوا في تحويل أزمة فيروس كورونا إلى فرصة كبيرة عالمية للترويج للدبلوماسية العامة، مما جعل الصين سنة 2020 تتفوق على القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، والتي أعيد بناؤها بفضل "خطة مارشال" التي صممتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الراهن تمر الصين بلحظة تاريخية وكأنها رائدة عامية في مجال الصحة العامة، وعلى استعداد لتولي أدوار أخرى في زعامة العالم (الشرقاوي، 2020، ص 10).

#### 4. خاتمة:

حسب ما ورد ذكره في متن هذا البحث قد اتضح أن للصين خصوصية في صعود قوتها في النظام الدولي، تكمن في ترابط العوامل السياسية القومية التي تتفرد بها إضافة اتباع سياسة أكثر واقعية وبراغماتية سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، بالموازاة مع تزايد قوتها الاقتصادية التي دحرت

فرضية الهيمنة الأوحده للقوة الأمريكية، إضافة إلى تفوقها في الجانب العسكري ومجاراتها للقوة العسكرية الأمريكية والروسية، وكذا البحوث العلمية وخاصة منها تلك التي تخص الهندسة بأنواعها والتي سبقت بها دولا كثيرا واحتلت بها المراتب الأولى عالميا، وارتباطا لكل تلك العوامل ساهمت في صعود القوة الصينية في العلاقات الدولية، ساعية بذلك لتأكيد مكانتها في هرمية النظام الدولي والتغيير السلمي لهذا الأخير وجعله نظاما متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه قوة على حساب أخرى، واعتبارا لذلك فقد خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- 1 - إن الصين تتحرك من خلال الارتكاز على نظامها السياسي، الاقتصادي والعسكري وكذا شبكة علاقاتها الدولية من أجل التطلع إلى مكانة أفضل في هرمية النظام الدولي.
- 2 - ستكون هناك رهانات جيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للعقد أو العقدين القادمين، خاصة وأن الصين تحضر للاحتفال بمئويتها سنة 2049، وهي تحضر نفسها بأن تصل إلى ذلك العام وهي تقود النظام الدولي جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفق نظام دولي متعدد الأقطاب.
- 3 - ستعمل الصين على زيادة توطین تحالفها مع حلفائها التقليديين، والعمل على جذب حلفاء آخرين ولربما يكون مبادرتها الاقتصادية "حزام واحد - طريق واحد" وأزمة جائحة كورونا قد ضمنت لها انضمام حلفاء آخرين خاصة منها دولا أوروبية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.
- 4 - سيبقى التحالف الاستراتيجي الصيني - الروسي مفعلا باعتبارهما قوى مُوازنة تسعيان إلى توطین نظام دولي متعدد الأقطاب لا تتفرد فيه قوة واحدة.

## 5. قائمة المراجع:

### 1 - باللغة العربية:

- 1 - الدسوقي، أبو بكر، (2019)، هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟، مجلة السياسة الدولية، م 54، (ع 218)، ص 80.
- 2 - الشرفاوي، محمد، (2020)، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية، الجزء الثاني، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ص 10.

- 3 - عبد العاطي، عمرو، (2020)، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، سلسلة دراسات خاصة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (ع 9)، ص 9.
- 4 - القماش، خالد أحمد، (2019)، طموح القوة العظمى .. الأسلحة الفرط صوتية وبناء فضاء ردة صيني، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، م. 54، (ع 218)، ص 23.
- 5 - النقر، علي سيد، (2009)، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 6 - أيوب، مدحت، (2012)، استعادة التوازن .. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط صعود الصين، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، م. 47، (ع 190)، ص 26-27.
- 7 - جراد، عبد العزيز، (2018)، الجيوسياسة: المفاهيم، معالم ورهانات، الجزائر: منشورات الشهاب.
- 8 - حسين، خالد، (2019)، تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، ص 8-16.
- 9 - خشيب، جلال، (2019)، الصعود الصيني عند الوقيين الجدد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ص 14.
- 10 - سليمان، سماء، (2019)، تداعيات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، م 54، (ع 218)، ص 132.
- 11 - سليمان، منى، (2019)، انعكاسات التنافس الأمريكي - الصيني على مستقبل الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، م 54 (ع 218)، (أكتوبر 2019)، ص 110.
- 12 - شلي، السيد أمين، (2010)، رؤى علمية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
- 13 - عبد الحي، وليد سليم، (2000)، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 14 - قسوم، سليم، (2018)، نظريات انتقال القوة والتغيير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلمياً؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (ع 13)، ص 147-153.
- 15 - مازار، مايكل جاي وآخرون، (2017)، خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، كاليفورنيا: مؤسسة راند.
- 16 - (2020)، "تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا، تقدير موقف، وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 9.
- 17 - (2020)، المنشورات: الاتجاهات الأمريكية والمقارنات الدولية، مؤشرات العلوم والهندسة، المركز الوطني للإحصاءات العلمية والهندسية (NCSES)، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ الاطلاع: (2020/06/21)، نقلا عن الرابط التالي: <https://bit.ly/2ZS5yTe>

2 – باللغة الأجنبية:

**18** – Baer, Dan, (2020), How Will China Shape Global Governance?, May 09, 2020, China File, Retrieved date from the Internet: (22/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3hi6czT>

**19** - García-Herrero, Alicia, (2020), China's strategy: Growth, alliances, and tech acquisition, The Bruegel Newsletter, Retrieved date from the Internet: (24/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3eT0CC0>

**20** – Mahbubani, Kishore, (2020), Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy, New York: BBS Publisher Public Affairs, First Edition.

**21** - Rapp-Hooper, Mira, (2020), China, America, and the International Order after the Pandemic, War on The Rocks, Retrieved date from the Internet: (05/06/2020), see the link: <https://bit.ly/2ZabJ4E>

**22** – Rumerm, Eugene and others, (2020), Russia in the Asia-Pacific: Less Than Meets the Eye, Retrieved date from the Internet: (04/09/2020), The Carnegie Endowment for International Peace, see the link: <https://bit.ly/3cK7eDe>

**23** - Yuan, Feng, (2019), The One Belt One Road Initiative and China's Multilayered Multilateralism, in: Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative, (Edited by Li Xing), Cham, Switzerland: published by the registered company Springer Nature.

**24** – Sipri Yearbook 2020, Armaments, Disarmament and International Security, (2020), Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute.

**25** – (2021), News Release of National Assimilation of FDI From January to October 2018, Ministry of Commerce People's Republic of China, Retrieved date from the Internet: (26/04/2021), see the link : <https://bit.ly/3eWpIC9>

**26** – (2021), Briefing on China's Import & Export in December 2019, Ministry of Commerce People's Republic of China, Retrieved date from the Internet: (26/04/2021), see the link : <https://bit.ly/331Va7l>

**27** – (2020), Trade in Goods with China, 2020: U.S. trade in goods with China, U.S. Department of Commerce, Census Bureau, Foreign Trade, [ftdwebmaster@census.gov](mailto:ftdwebmaster@census.gov), Retrieved date from the Internet: (31/07/2020), see the link: <https://bit.ly/2F3HkOu>